

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

سلطة النقد الفلسطينية تطلق إستراتيجية جديدة لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية في 30 آذار 2019 عن إطلاق استراتيجية جديدة لتعزيز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني والحد من استخدام النقد (Cash) في الأراضي الفلسطينية. وقد قامت سلطة النقد الفلسطينية بإعداد هذه الاستراتيجية، والتي تم اعتمادها من مجلس الوزراء الفلسطيني منتصف العام 2018، بالشراكة مع القطاع المصرفي وكافة الأطراف ذات العلاقة.

تسعى سلطة النقد من خلال تطبيق هذه الإستراتيجية على مدار السنوات الخمس القادمة لتعزيز استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في إنجاز المعاملات المالية المحلية للقطاعين العام والخاص. ولهذا الغرض سيتم إطلاق برنامج لأتمتة تحويلات أجور ورواتب العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بحيث يتم تحويلها بشكل فوري ومباشر إلى حساباتهم البنكية شهرياً وبالحد الأدنى من العمولات.¹ بالإضافة إلى ذلك، ستتيح سلطة النقد للفلسطينيين من إسرائيل إمكانية استخدام بطاقتهم الائتمانية الإلكترونية الصادرة عن البنوك الإسرائيلية في عمليات الشراء والتسوق في الأسواق المحلية.

وقد صرح محافظ سلطة النقد الفلسطينية أن تراكم النقد بعملة الشيكال الإسرائيلي في السوق المحلي الفلسطيني ناتج بشكل رئيسي عن الاعتماد المفرط على استخدام النقد في عمليات البيع والشراء في السوق المحلي؛ إضافة إلى دفع الأجور والرواتب للعمال الفلسطينيين العاملين داخل إسرائيل والذين يزيد عددهم على 130.000 عامل نقداً (والتي تقدر بحوالي 60 مليون شيكل شهرياً بالمعدل)؛ والمشتريات النقدية لزوار أسواق الضفة الغربية من الفلسطينيين من إسرائيل والتي تصل وفق تقديرات سلطة النقد إلى حوالي 250 مليون شيكل شهرياً.² تهدف الإستراتيجية المذكورة بشكل أساسي للحد من الفائض النقدي بعملة الشيكال المتداول في الأسواق الفلسطينية، والذي يؤثر سلباً على استقرار الجهاز المصرفي الفلسطيني وعلى الاقتصاد الفلسطيني ككل.³ فالفائض النقدي في الأسواق الفلسطينية، وأغلبه بعملة الشيكال، مكلف للنظام المالي الفلسطيني بشكل خاص، خاصة مع تحديد بنك إسرائيل سقفاً للمبلغ الذي يمكن للبنوك الفلسطينية أن تحوله للبنوك الإسرائيلية.⁴ وأي تجاوز لسقف الفائض النقدي المسموح به من الحكومة الإسرائيلية (والذي حدد بمليار شيكل شهرياً)⁵ يؤدي إلى بقاء هذه الأموال الفائضة لدى النظام المصرفي الفلسطيني وتنعكس عليه آثار ذلك بشكل سلبي للغاية. تشمل هذه الآثار تكلفة توفير حماية أمنية لنقل كميات كبيرة من النقد، وخسارة الفوائد المترتبة على النقد (أعلى من السقف المسموح بتحويله) والتي غير ذلك كان سيتم إيداعها في البنوك الإسرائيلية، وحياسة/احتجاز البنوك الفلسطينية لفائض من رأس المال، مما يؤدي إلى تراجع العائد على حقوق الملكية (Return on Equity - RoE).

النشرة 151
نيسان 2019

التقارير الرئيسية

نشرت مؤخراً ورقة بحثية فلسطينية جديدة تبحث في تأثير الانتماء المصرفي على المدى الطويل على النمو الاقتصادي في فلسطين

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 27 آذار 2019 بياناً حول ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الرابع 2018.

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) في 19 آذار 2019 تقريراً حول وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي نهاية الربع الرابع من العام 2018

1 <http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=205&ArtMID=793&ArticleID=2380&language=en-US>

2 أي حوالي 3 مليارات شيكل سنوياً؛ تعادل هذه "الصادرات" غير المرصودة للمستهلكين من فلسطينيين الداخل تقريبا قيمة إجمالي الصادرات السلعية الفلسطينية المرصودة إلى إسرائيل سنوياً. المرجع السابق.

3 <https://bit.ly/2UcxIMY>

4 يضم برتوكول باريس الاقتصادي وهو أحد ملحقات معاهدة أوسلو بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدأً خاصاً يسمح وفقه بنك إسرائيل لبعض البنوك الإسرائيلية باستلام تحويلات المقاصة بعملة الشيكال الإسرائيلي شهرياً من سلطة النقد مقابل تحويلها لعملة أجنبية. أواخر العام 2018 تم اعتماد آلية جديدة، حيث تم تكليف هيئة حكومية إسرائيلية مركزية بإجراء وتسهيل عمليات التقاص بدلاً عن البنوك الإسرائيلية. <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=60iHbya106216586553a60iHby>

5 كان السقف المسموح به 80 مليون شيكل شهرياً إلا أنه تم رفعه بمرور الزمن نظراً لارتفاع الفائض النقدي بعملة الشيكال المتداول. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في العدد 55 من المراقب الاقتصادي، صندوق 3 (الربع الثالث 2018) <http://www.mas.ps/files/server/20191403104037-2.pdf>

أثر الائتمان المصرفي على النمو الاقتصادي في فلسطين

جدول 1: تفاصيل الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات = الحساب الجاري + الحساب الرأسمالي + الحساب المالي
الحساب الجاري = صافي الميزان التجاري السلعي + صافي الميزان التجاري الخدمي + صافي ميزان الدخل + صافي ميزان التحويلات الجارية
صافي الميزان التجاري السلعي والخدمي = الصادرات السلعية والخدمية - الواردات السلعية والخدمية
صافي الدخل = مقبوضات من الخارج ⁸ - مدفوعات من الخارج
صافي التحويلات الجارية = صافي التحويلات للحكومة + صافي التحويلات للقطاعات الأخرى ⁹
الحساب الرأسمالي = صافي التحويلات الرأسمالية + صافي حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف بها
الحساب المالي = الاستثمار الأجنبي المباشر + صافي استثمارات الحافظة + صافي استثمارات أخرى (بما في ذلك العملة، القروض، والودائع) + التغير في الأصول الاحتياطية لدى سلطة النقد + صافي السهول والخطأ.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفق أحدث ما صدر من بيانات، بلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الرابع من العام 2018 قرابة 399 مليون دولار أمريكي (أو 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي)، منخفضاً بنسبة 10% مقارنة بالربع السابق.¹⁰ يعزى تراجع العجز إلى ارتفاع في صافي دخل الاستثمار بنسبة 51.9% (40.3 مليون دولار) والذي بلغ 118 مليون دولار أمريكي.

على الرغم من هذا التحسن في الحساب الجاري، يتضح إذا ما دققنا بالبيانات أكثر أن العجز المستمر في الحساب الجاري في فلسطين، والذي يعود أساساً إلى عجز مزمّن في الميزان التجاري السلعي والخدمات، قد ازداد سوءاً خلال العام 2018. حيث ارتفع عجز الميزان التجاري خلال الربعين (الربع الرابع 2017 والربع الرابع 2018) بنسبة 9.6%، مما نتج عنه ارتفاع العجز في الحساب الجاري بنسبة 31.5%. على الرغم من ارتفاع كلا الواردات والصادرات في الفترة بين الربع الرابع 2017 والربع الرابع 2018 (بنسبة 8.8% و 7.1% على التوالي)، إلا أن الفجوة الكبيرة بين قيمة الواردات الكلية (2,289.4 مليون دولار) وقيمة الصادرات الكلية (769.1 مليون دولار)، تعني أن الزيادة في الصادرات تعد ضئيلة بالمقارنة مع زيادة مستويات الاستيراد.

جدول 2: ميزان المدفوعات الفلسطيني كما هو نهاية الربع الرابع 2017 والربع الثالث 2018 والربع الرابع 2018

البند	الربع الرابع 2017 (مليون دولار أمريكي)	الربع الثالث 2018 (مليون دولار أمريكي)	الربع الرابع 2018 (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير % (ربع 2018 - ربع 2017)	نسبة التغير % (ربع 2018 - ربع 2017)
الحساب الجاري	-303.6	-444.7	-399.2	31.5%	10.23%
الحساب الجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	8.2%	12.2%	10.7%	---	---
العجز التجاري	-1,386.6	-1,520.6	-1,520.3	9.6%	0%
عجز الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	37%	42%	41%	---	---
تحويلات العاملين في إسرائيل	507.7	567.8	533.2	5.1%	6.09%
دخل الاستثمار	61.7	77.6	118	191.1%	51.9%
التحويلات الجارية (صافي)	538.7	467.1	508.8	5.6%	8.93%
الحساب الرأسمالي (صافي)	120.5	110.6	105.3	12.6%	4.79%
الحساب المالي (صافي)	192.9	463.4	222.9	15.6%	51.90%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

سجل الحساب المالي في فلسطين فائضاً بقيمة 222.9 مليون دولار خلال الربع الرابع 2018، وهو أقل مما سجل في الربع السابق بقرابة 51.9%. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض كبير في صافي حقوق الملكية وسندات دين استثمارات الحافظة في الخارج. كذلك سجل الحساب الرأسمالي فائضاً بقيمة 105.3 مليون دولار في الربع الرابع 2018، منخفضاً بنسبة 4.8% مقارنة بالربع الثالث 2018. ويعزى هذا إلى انخفاض في تحويلات رأس المال من الدول المانحة للحكومة الفلسطينية بنسبة 14.1%.

نشرت مؤخراً ورقة بحثية فلسطينية جديدة تبحث في تأثير الائتمان المصرفي على المدى الطويل على النمو الاقتصادي في فلسطين.⁶ تقوم الدراسة بقياس تأثير الائتمان المصرفي على نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إجراء تحليل اقتصادي-قياسي لبيانات السلسلة الزمنية ما بين 1996 وحتى 2015.

خلافاً للنظريات الاقتصادية وممارسات التنمية في الوقت الراهن، تظهر الورقة أن الائتمان المصرفي في فلسطين لا يشكل محركاً للنمو الاقتصادي، لا بل أن النمو الاقتصادي هو ما يحرك الطلب على الائتمان المصرفي. بناءً على استنتاجات الورقة، يرى الباحثون أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام إلا من خلال معالجة إخفاقات آليات السوق التقليدية التي يجدر أن تعمل كمحفزات للنمو، بدلاً من التركيز على تعزيز فرص الوصول للائتمان. وتوصي الورقة بأن على صانعي السياسات إيلاء المزيد من الاهتمام بمكونات الائتمان المصرفي في فلسطين، والذي يؤثر حالياً بشكل سلبي على نمو القطاع الخاص.

كما تقترح الورقة أن على سلطة النقد الفلسطينية أن تحفز المؤسسات المالية على تمويل القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعات التحويلية والزراعة، وأن تواصل عمليات تنمية القطاع المصرفي التي تركز على تعزيز أداء الاقتصاد الحقيقي، وتقليص الفجوة بين معدلات الادخار والإقراض من خلال اتخاذ جملة من الإصلاحات المالية. وتوصي الورقة أيضاً بأن على الحكومة أن تتجنب الاقتراض المفرط من القطاع الخاص، والذي يهدد باستنفاد موارد الاستثمارات الإنتاجية الخاصة.

تبنى هذه الورقة البحثية على نتائج دراسة نشرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (MAS) في العام 2016، تبحث في نفس العلاقة بين النمو الاقتصادي الكلي والإقراض المصرفي.⁷ وقد استقت نتائج دراسة "ماس" مع فرضية وجود علاقة إيجابية بين التنمية في القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي النمو الاقتصادي على المدى القصير إلى زيادة في الطلب على الخدمات المصرفية. إلا أن دراسة "ماس" بينت أيضاً أن نمو القطاع المصرفي عامل رئيسي في النمو الاقتصادي الكلي على المدى الطويل، مما يؤكد على أهمية اعتماد سياسة ائتمانية فعالة وطويلة الأجل، تشجع على الأنشطة الاستثمارية مما سيحفز النمو الاقتصادي.

ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الرابع 2018

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 27 آذار 2019 بياناً حول ميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الرابع 2018. ويرصد ميزان المدفوعات جميع المعاملات الاقتصادية للمقيمين في فلسطين وغير المقيمين (بقية دول العالم) خلال فترة زمنية محددة. وتقسّم هذه المعاملات إلى واردات وصادرات مكونة من سلع، وخدمات، ورؤوس أموال ومدفوعات قد تكون مساعدات خارجية أو تحويلات مالية من الخارج.

6 Awad, I.M. & Al Karaki, M. The impact of bank lending on Palestine economic growth: an econometric analysis of time series data". Financial Innovation. (2019) 5:14. <https://doi.org/10.1186/s40854-019-0130-8>

7 مرار، راجع. (2016). تحليل الارتباطات بين المؤشرات المصرفية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي على المستويين الكلي والقطاعي. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

8 تشمل توظيفات العاملين في إسرائيل + توظيفات العاملين في بلاد أخرى غير إسرائيل + دخل الاستثمار الأجنبي.

9 تقسم التحويلات للحكومة وللقطاعات الأخرى إلى قسمين: تحويلات الدول المانحة وتحويلات من غير المانحين.

جدول 4: الدين الخارجي في فلسطين كما هو نهاية الربع الرابع 2017 والربع الثالث 2018 والربع الرابع 2018

القطاع الاقتصادي	الربع الرابع 2017 (مليون دولار أمريكي)	الربع الثالث 2018 (مليون دولار أمريكي)	الربع الرابع 2018 (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير % (ربع ثالث 2018 - ربع رابع 2018)	نسبة التغير % (ربع رابع 2017 - ربع رابع 2018)
الحكومة الفلسطينية	1.042	1037	1.032	-0.5%	-1.0%
البنوك	603	481	417	-13.3%	-30.8%
قطاعات أخرى	70	42	42	0.0%	-0.0%
استثمار مباشر (اقتراض ما بين الشركات التابعة)	5	44	44	0.0%	0.0%
وضع إجمالي الدين الخارجي	1720	1604	1535	-4.3%	-10.8%
الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	46.4%	43.8%	41.2%	-	-

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حجم التداول في بورصة فلسطين كما هو نهاية آذار 2019

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 530.5 نقطة نهاية آذار 2019، منخفضاً بنسبة 1.98% مقارنة بشهر شباط الماضي.¹² وقد تم تداول 20.6 مليون سهم بقيمة إجمالية 36.4 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل ارتفاعاً في حجم وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.5% و9.8% على التوالي مقارنة بشباط 2019.

وقد كان مؤشر قطاع الخدمات المالية والمصرفية الأكثر ارتفاعاً (1.8%)، فيما كان مؤشر قطاع الخدمات الأكثر تراجعاً (-5.2%). ويعزى هذا التراجع في مؤشر قطاع الخدمات هذا الشهر إلى تراجع سعر سهم شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتل) بنسبة 9.5%.

وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي نهاية الربع الرابع 2018

نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS) في 19 آذار 2019 تقريراً حول وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي نهاية الربع الرابع من العام 2018. يمثل الاستثمار الدولي أرصدة استثمارات أي دولة في بقية دول العالم، تتضمن أصول وخصوم تقيتها الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص والمواطنين في الخارج. أما الدين الخارجي فيشكل الدين على الدولة الذي اقترضته من المقرضين الأجانب (غير المقيمين) بما في ذلك البنوك التجارية أو الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية.

وفقاً لما جاء في التقرير، فاق إجمالي استثمارات الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين (شركات وأفراد) (أي إجمالي الأصول المستثمرة في الخارج والبالغة 6.638 مليون دولار) إجمالي الاستثمارات في فلسطين المملوكة لغير المقيمين (إجمالي الالتزامات الأجنبية والبالغة 4.979 مليون دولار) بمبلغ 1.659 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2018.¹¹ أما مقارنة بالربع السابق، فقد ارتفع الاستثمار الدولي في فلسطين بنسبة 15.8%، نتيجة ارتفاع استثمارات الحافظة الفلسطينية في الخارج بنسبة 4% وتراجع استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين بنسبة 6.1%. مقارنة بالربع الرابع من العام 2017، ارتفع الاستثمار الدولي بنسبة 20.8% نتيجة ارتفاع صافي استثمارات الحافظة بنسبة 85.4%. تدل هذه الأرقام على ارتفاع الاستثمارات الفلسطينية في الخارج، وذلك تأثراً بالأوضاع والأفق الاقتصادي والسياسي غير المبشر في فلسطين.

جدول 3: وضع الاستثمار الدولي لفلسطين، كما هو نهاية الربع الرابع 2017 والربع الثالث 2018 والربع الرابع 2018

البيد	الربع الرابع 2017 (مليون دولار أمريكي)	الربع الثالث 2018 (مليون دولار أمريكي)	الربع الرابع 2018 (مليون دولار أمريكي)	نسبة التغير % (ربع ثالث 2018 - ربع رابع 2018)	نسبة التغير % (ربع رابع 2017 - ربع رابع 2018)
الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي)	-1.281	-2.377	-2.374	-0.1%	4.1%
استثمارات الحافظة (صافي)	391	622	725.0	16.6%	85.4%
استثمارات أخرى (صافي)	2.817	2.703	2.770	2.5%	-1.7%
أصول احتياطية (صافي)	446	485	538	10.9%	20.6%
الاستثمار الدولي (صافي)	1.373	1.433	1.659	15.8%	20.8%
صافي الاستثمار الدولي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	36.8%	39.2%	44.8%	---	---

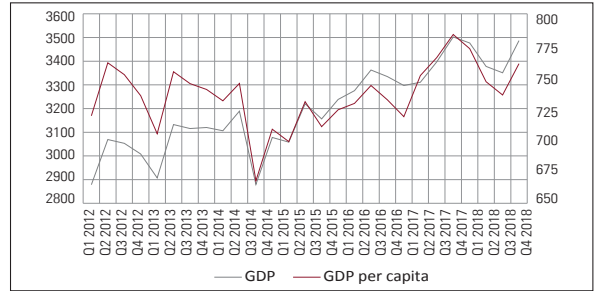
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

نهاية الربع الرابع 2018، بلغ إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل تراجعاً مقارنة بالربع السابق 2018 والمناظر في العام 2017 بنسبة 4.3% و10.8% على التوالي. وقد نتج هذا التراجع عن انخفاض ملحوظ في الديون طويلة الأجل على البنوك الخاصة (بمقدار 235 مليون دولار أمريكي، انخفاض بنسبة 20.2% مقارنة بالربع الثالث 2018). من جهة أخرى، نتج انخفاض الدين الخارجي الكلي، مقارنة بالربع المناظر في العام 2017، بشكل رئيسي عن انخفاض بنسبة 46.7% في الديون قصيرة الأجل. شكل الدين الحكومي 67.2% من إجمالي رصيد الدين، مقابل 27.2% ديون على البنوك الخاصة.

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

النمو

إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2012 – الربع الرابع 2019

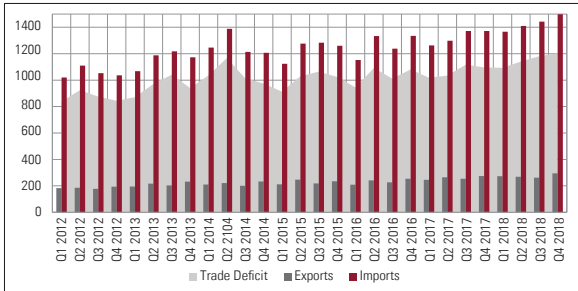


الناتج الإجمالي المحلي (الربع الرابع 2018): 3.594.9 مليون دولار

الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الرابع 2018): 778.9 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التجارة

الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2012 – الربع الرابع 2018

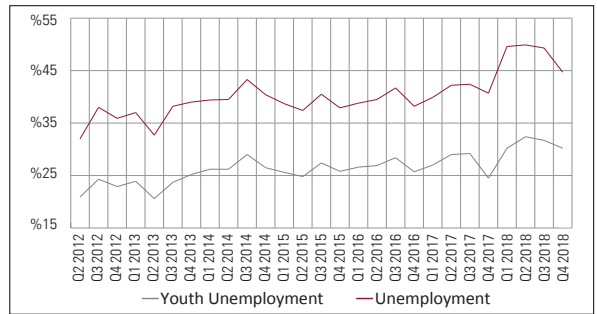


الواردات (الربع الرابع 2018): 1.497.8 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2018): 294.2 مليون دولار

العجز التجاري (الربع الرابع 2018): 1.203.6 مليون دولار

البطالة

البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2012 – الربع الرابع 2018

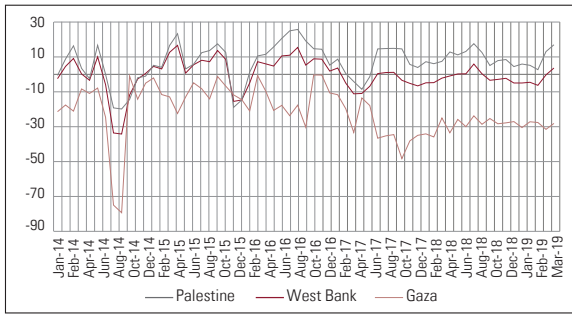


معدل البطالة (الربع الرابع 2018): 30.2% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2018): 44.7%

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال، كانون الثاني 2014 – آذار 2019

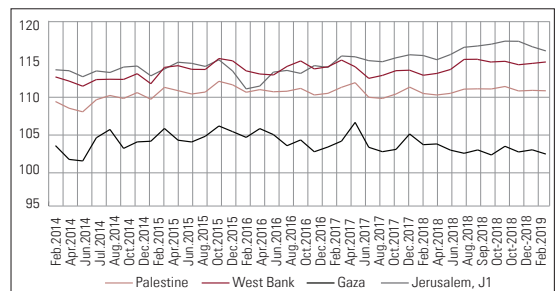


فلسطين (آذار 2019): 2.9 الضفة الغربية (آذار 2019): 16.7

غزة (آذار 2019): -29.8 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، تشرين الثاني 2013 – شباط 2019

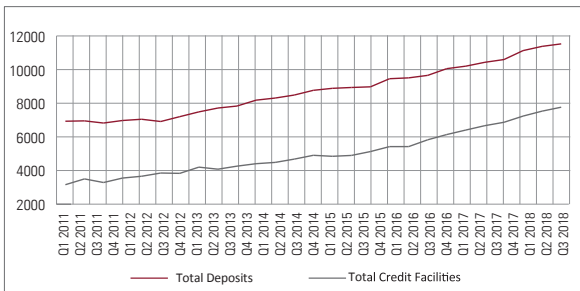


فلسطين (شباط 2019): 110.87 الضفة الغربية (شباط 2019): 114.8

غزة (شباط 2019): 102.2 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

إجمالي التسهيلات الائتمانية ومجموع الودائع في فلسطين (000 دولار)، الربع الأول 2011 – الربع الثالث 2018



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الثالث 2018): 8.293.6 مليون دولار

مجموع الودائع (الربع الثالث 2018): 12.194.2 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ويحررها بورتلاند ترست.

يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org